

المجلس الدستوري

الراي عدد 53 - 2003 للمجلس الدستوري بخصوص
مشروع قانون يتعلق بتنظيم قطاع الحرفه (*)

ان المجلس الدستوري،

بعد اطلاعه،

على المكتوب الصادر عن رئيس الجمهورية المؤرخ في 2 نوفمبر
2003 والوارد على المجلس الدستوري بتاريخ 3 نوفمبر 2003 ، والمتضمن
عرض مشروع قانون يتعلق بتنظيم قطاع الحرف، على المجلس
الدستوري،

وعلى الدستور،

وعلى القانون الاساسي عدد 26 لسنة 1996 المؤرخ في اول افريل
1996 المتعلق بالمجلس الدستوري،

وعلى مشروع القانون المتعلق بتنظيم قطاع الحرف، الوارد على
المجلس الدستوري في صيغة معدلة بناء على الراي الذي ابداه بتاريخ 30
جويلية 2003

وبعد الاستماع الى التقرير حول المشروع محل النظر،

وبعد المداولة،

ابدى المجلس الراي التالي :

ان مشروع القانون المتعلق بتنظيم قطاع الحرف، لا يثير أي
اشكال دستوري.

وصدر هذا الراي في الجلسة المنعقدة يوم الاربعاء 5 نوفمبر 2003.

عن المجلس الدستوري

الرئيس

فتحي عبد الناظر

(*) صدر هذا الراي قبل صدور القانون الاساسي عدد 52 لسنة 2004 المؤرخ في 12 جويلية 2004 المتعلق بالمجلس
الدستوري